

إبراهيم كنعان



إصدار المركز البرقي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير

البطاقة التعريفية



• ولد في جديدة المتن في ١١/١١/١٩٦٢.

• والده: الشيخ يوسف إبراهيم كنعان، ووالدته: ماري.

• تلقى دروسه الأساسية بجميع مراحلها في مدرسة الفريير (Mont La sale). ودرس الحقوق في الجامعة اليسوعية، ونال شهادة في القانون اللبناني والقانون الفرنسي سنة ١٩٨٦. كما نال الماجستير في القانون الدولي الخاص في جامعة Paris II سنة ١٩٨٧.

• توجه إلى لندن سنة ١٩٨٨ وتعاقد مع شركة «اليوت آند كومبالي» ثم صار ممثلاً لها في لبنان بعد أن تخصص في القانون الدولي.

• عمل مستشاراً ثم رئيساً للقسم الدولي في شركة المحاماة الدولية Kennedys في لندن، وترأس مجلس إدارة الشركة في الرياض. كما ترأس المركز اللبناني للدراسات القانونية والاقتصادية، ولجنة العلاقات الدولية في نقابة المحامين في بيروت.

• تولّى الأمانة العامة للمجلس الحقوقي البريطاني للشرق الأوسط، كما تولّى مهام المنسق العام في مجموعة المحامين الأوروبية - الأميركية.

• انتخب نائباً عن محافظة جبل لبنان - قضاء المتن الشمالي - في دورة سنة ٢٠٠٥ ونال ٥٦٨٤٠ صوتاً. كما انتخب عضواً في لجنتي الإدارة والعدل، وحقوق الانسان، ورئيساً للجنة الشباب والرياضة. وهو عضو في المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

• عضو في «التيار الوطني الحرّ»، وفي «الإصلاح والتغيير» النيابية التي يرأسها العماد ميشال عون، وهو أمين سرّ الكتلة.

• ساهم في عدّة ندوات ومحاضرات ومؤتمرات في لبنان وخارجه. وله سلسلة كتب صادرة عن المركز اللبناني للدراسات القانونية والاقتصادية، ومنها كتاب بعنوان «الانتخابات النيابية وعمليات المراقبة».

• متزوّج تانيا وجيه سعادة، ولهما بنتان: ماريا (مواليد ١٩٩١) وريتا (مواليد ١٩٩٣).

المحطات السياسية الرئيسية

مواقف من شؤون عربية وإقليمية

• «من المفترض أن تكون هناك رؤية وقواسم مشتركة بين سوريا ولبنان لتحسين العلاقات وإعادة الثقة والاحترام المتبادلين بعد هذا التحوّل السريع بخروج سوريا من لبنان خلال شهرين، واثراً اغتيال الرئيس رفيق الحريري». ودعا إلى «فتح صفحة جديدة في العلاقات اللبنانية - السورية تتسم بالمصارحة والشفافية بين الطرفين».

(النهار، ٢٠٠٥/٨/٣)

• «نحن أصحاب شعار: لبنان لا يحكم من سوريا ولا من بيروت ضد دمشق».

(الرأي العام، ٢٠٠٥/٨/٢٢)

• «موقفنا من السلام هو الموقف الذي أعلن في كل المناسبات، وهو أننا آخر دولة عربية توقّع سلاماً مع إسرائيل، ولكن قبل أن نصل إلى موضوع السلام، فهناك مزارع شبعاً المحتلة، وعلينا القيام بواجباتنا نحن وسوريا، ونرسم الحدود ونوثقها بوثيقة رسمية، ونطالب إسرائيل بالانسحاب، لأن القانون الدولي لا يعتمد التصاريح الشفوية».

(الأفكار، ٢٠٠٥/١٢/٢٦)

• «كنا نتمنى عندما كانت المواجهة مع سوريا في لبنان ضرورية أن ينتهج هؤلاء «الأكثرين» نهج المقاومة الديمقراطية التي انتهجناها طوال الـ ١٥ سنة الماضية... أما عنوان السيادة والاستقلال الذي استعملته «الأكثرية» فقد ساومت على مضمونه فور انسحاب سوريا من لبنان بتحالفها مع الذين أسمتهم «حلفاء سوريا»، ونحن لا نعترض على المبدأ، بل على المساومة التي تمحورت على مقايضة الكراسي بالمبادئ والرؤى».

(الديار، ٢٠٠٦/٧/٩)

بالصور ..

2005



مع العماد ميشال عون وبينهما جبران باسيل

2005



لائحة المتن الشمالي في انتخابات ٢٠٠٥ التي ضمت ادغار معلوف وغسان مخيبر وسليم سلهب ونبيل نقولا

• «إن لبنان الموجود على خط الزلازل الإقليمي الدولي بات أكثر من أي يوم مضى محكوماً بتسوية أقلها في حجم تسوية العام ١٩٤٣، تكون لبنانية المنشأ والمسار والأهداف، ونابعة من حرية قرار لبناني بحت تجنباً للتسويات المفروضة، كتسوية الطائف التي كانت منتجاً إقليمياً دولياً ومعلوم أن هذه التسوية لم تراع حقوق الشريك المسيحي وحاجاته».

(السفير، ٢٠٠٨/٣/٣)

• رأى أن «العامل اللبناني في المعادلة الداخلية قد شهد تراجعاً بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ لمصلحة طغيان المحاور الإقليمية وما تفجر عنها من أزمات وتفاعلات، ونتيجة الفراغ السياسي منذ انسحاب العامل السوري من المعادلة اللبنانية، وإجراء الانتخابات النيابية وفق قانون غازي كنعان غير العادل».

(النهار، ٢٠٠٨/٣/٦)

• قال: «لا يجوز أن نراهن على الغرب من خلال سياسات عابرة، أو على بعض الشرق والغرب أيضاً بمواجهة معادلات غربية، بل علينا أن نختار؛ أي أن يكون لنا خيار بعيداً عن أسلوب المغامرة والرهان على المتغيرات الذي أصابنا منه الكثير من الويلات والكوارث. فخيرنا هو انتمأؤنا لهذا الشرق، وحضورنا ضمن قناعاتنا يؤمن لنا الشراكة، وليس التبعية. والشراكة وحدها تؤمن للبنان دوره وحماية مصالحه. والتسويات التي حصلت في الماضي استعملت في الكثير من الأحيان لبنان والمسيحيين، وأتت بالنتيجة على حسابهم. وهكذا هدف «اتفاق الطائف» في لبنان لتغيير توازنات النظام السياسي بالقوة لمصلحة هذا الامتداد وهذه المشاريع التي تطمح إليها الأكثرية العربية بالتفاهم بالكمال والتمام مع الغرب. والغرب يضع مصلحة إسرائيل في أولوياته، وهذا أمر مثبت. ولا ننسى في هذا الإطار أيضاً تجربة ١٩٨٢».

(الديار، ٢٠٠٨/١٢/١١)

• «عندما خاصمنا سوريا خاصمناها لأجل لبنان، وليس لأجل التمديد أو خدام، وعندما قرّرنا التصالح، كان ذلك أيضاً من أجل لبنان بعد كل المتغيرات التي جعلت الرئيس السوري يقول في العام ٢٠٠٥ أمام مجلس الشعب إننا - أي سوريا - أخطأنا في لبنان، وعندما أصبحت الزيارة إلى سوريا جرأة وإقداماً، وليست إهانة».

(الديار، ١١/١٢/٢٠٠٨)

حول الدستور والإصلاح السياسي و«الطائف» والتحالفات السياسية

• «ماذا بقي من «اتفاق الطائف» بعد إسقاطه داخلياً وخارجياً؟ وهل كان مجرد معادلة الأمن مقابل السيادة؟»

(المسيرة، ٧/٧/١٩٩٧)

• «لبنان لا يقوم إلا على التوافق، وهذا هو دستور لبنان. النظام الأكثرني ليس سليماً تطبيقه في لبنان، لأنه يتعارض مع صيغة ٤٣ والتي على أساسها قام لبنان، وعلى أساسها قامت وثيقة اتفاق الطائف. والديموقراطية التوافقية أساس قيام لبنان. وهي شأن أساسي لاستمرار وديمومة النظام اللبناني الذي يقوم على التشاور والاحترام المتبادل بين الجميع. ومن قال إن الديمقراطية التوافقية تتعارض مع الديمقراطية المدنية؟ نحن نخلط بين مفهومين، فالتوافق لا يعني إدخال الديمقراطية في إطار التوافق بين الطوائف، وهي ليست ديموقراطية دينية، بل ديموقراطية مدنية. الطوائف ما زالت موجودة في لبنان الذي قد يتحوّل إلى حزبين كما كان عام ٤٣، لنصل إلى ديموقراطية الأحزاب، وهي أيضاً توافقية. ولا يمكن الهروب من الديمقراطية التوافقية، وهي ليست متعارضة مع الديمقراطية المدنية، وهما مفهوم واحد، ويجري تطبيقهما وفق ما هو موجود. والنظام الديموقراطي هو تمثيل الجميع، بشكل حرّ ومنتساو، وهذه هي العدالة التي تؤمنها الديمقراطية. كل ما يتوافق

عليه اللبنانيون، بشكل حر وعلمي، ولصحة البلد، هو أمر واجب تطبيقه. والديموقراطية التوافقية لا تعني تعطيل رأي الأكثرية. إنما في الأمور المصيرية، وبالممارسة والأداء العام، علينا أن نحترم هوية النظام وشكله».

(الديار، ٣/٥/١٩٩٨)

• «ليس هناك من إصلاح إداري بمعزل عن إصلاح سياسي شامل، لذلك فإن التغيير من دون عناصره ومقوماته يبقى شعاراً يحتاج إلى تطبيق، ومن أهم عناصره ومقوماته تجديد الدم السياسي من خلال المجتمع المدني بكامل جمعياته وتكتلاته».

(الديار، ٧/٣/١٩٩٩)

• «إن أي سياسة اقتصادية مهما كانت عظيمة ومتطورة ومدروسة، إن لم تترافق مع مناخ سياسي مستقر وصحي وديمقراطي وإصلاحي، في الممارسة وليس في القول، مصيرها الفشل. قد تستفيد مؤقتاً من عامل الوقت والسلطة، لكنّها من المستحيل أن تستمر وتنتج واقعاً إيجابياً، لذلك من الضرورة قبل استنباط مصطلحات ونظريات متوافرة لدى الجميع أن يقوم بناء أرضية صلبة وثابتة لتطبيق السياسات والمصطلحات عليها».

(الديار، ٧/٣/١٩٩٩)

• «صحيح أننا نعيش في ظلّ نظام ديمقراطي برلماني جمهوري قانوناً، لكن الأصح أننا نعيش - فلسفة وتاريخاً وواقعاً - في ظلّ نظام ميثاقي فريد اختصرته عبارتان من الدستور نفسه: لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك، اختصرته الفقرة الأخيرة من المقدمة التأسيسية لنظامنا الحالي، والتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين الطوائف والمناطق».

(البلد، ٣٠/٧/٢٠٠٥)

بالصور ..

2006



خارجاً من مؤتمر الحوار الوطني مع ميشال عون وعباس هاشم

2006



في افتتاح مكتب للتيار الوطني الحر في شارع مار الياس

• «سياسة العماد ميشال عون السابقة التي أبعدته هي التي حرّرت لبنان، وأعادته إلى شيء من الحالة الشرعية الدولية المقبولة. ومبدأ الصفقات غير وارد في قاموس العماد عون».

(الرأي العام، ٢٢/٨/٢٠٠٥)

• «المشاكل السياسية لا ينبغي رميها في الشارع، بل يجب معالجتها بالحوار والبحث عن حلول جديّة، ولا عبر البركة الرسولية، بل يلزمها مساهمة أساسية من الأطراف الأساسية».

(السياسة، ٢٥/٢/٢٠٠٦)

• «بعد ١٥ عاماً اعترف المتحاورون بأن سقوط العماد ميشال عون في ١٣/١٠/١٩٩٠ كان سقوطاً لمشروع الدولة».

(الديار، ١٢/٣/٢٠٠٦)

• أكّد أهمية «الديمقراطية التوافقية»، لأن لبنان، برأيه، لا يحكم بذهنية الغالبية والأقلية. وقال: «إن «تكتل التغيير والإصلاح» طرح جدياً على طاولة الحوار استعادة اللبنانيين بعضهم لبعضهم الآخر، ولشروع الدولة في لبنان». ورأى «أننا إذا لم نبن ساحة مشتركة لمشروع وطني يحدّد الثوابت التي نتناقش جميعاً ضمنها فسيكون لبنان في خطر».

(النهار، ٢٩/٤/٢٠٠٦)

• «نحن نؤيد كل خطوة جريئة تهدف إلى تصحيح الخلل في القضاء ورفع اليد عنه والمحاصصة التي كانت سبباً في كل ما شهدناه من مخالفات جوهريّة، كمبدأ فصل السلطات، والقضاء العادل في لبنان. لكن لا يمكن الفصل بين مؤسسة قضائية وأخرى. ثمة مؤسسة كبيرة في لبنان هي المجلس الدستوري الذي يراقب دستورية القوانين وعمل المؤسسات ويحمي الأقلية من تعسف الأكثرية. فأين هو المجلس الدستوري؟»

(الأنوار، ٤/٦/٢٠٠٦)

• قال: «إن ورقة التفاهم مع «حزب الله» بعد كل الاستحقاقات الانتخابية والحكومية أتت لتجسد تفاهماً في السياسة، وليس على الكراسي».

(الديار، ٩/٧/٢٠٠٦)

• اعتبر أن «جريمة اغتيال الوزير الشهيد بيار الجميل هدفت إلى تغييب قيادي شاب، واغتيال «التيار الوطني الحر» سياسياً. ولا بدّ من كشف ملابسات كل الجرائم وتحديدًا هذه الجريمة، إذ نطالب بكشف أدق تفاصيلها ونحذّر من أي إهمال، لأن هذا الموضوع غير قابل للمساومة». ورفض أن «يتلّطى أحد بمسألة الحكمة الدولية لإقرار مشاريعه أو عزل طرف».

(النهار، ٢٨/١١/٢٠٠٦)

• قال: «حزب الله» حزب لبناني وامتداداته لبنانية، وإن كانت له صداقات مع بعض الدول العربية وإيران، والأحزاب الأخرى السنيّة وغير السنيّة لديها صداقاتها، وعلى الجميع تطويع هذه الصداقات من أجل قيام المشروع اللبناني، وإلا تعرّضت دولتنا للمطبات التي لا تحمد عقباها».

(النهار، ١٧/١٢/٢٠٠٦)

• عن التحالف مع «حزب الله» قال:

«المحاولة التي قام بها «التيار الوطني الحر» مع «حزب الله» هي ورقة تفاهم، ولكن تطبيق هذه الورقة يستدعي وصول فريقنا إلى السلطة التنفيذية، وليس المطلوب منا تطبيقها ونحن خارج السلطة. وأذكر أن «التيار الوطني الحر» بقي سنة ونصف السنة خارج الحكومة معارضاً لوحده، بينما كان «حزب الله» مشاركاً ومكوّناً لسلطة ومصوّتاً على العديد من القرارات».

(مغازين، آذار ٢٠٠٧)

• رأى أن القرار ١٧٠١ كرّس ورقة التفاهم بين العماد ميشال عون و«حزب الله». وحدد العلاقة بين «التيار الوطني الحرّ» و«حزب الله» بأنها «تفاهم وليست تحالفاً» وقال: «حزب الله» شريك في الوطن، وقد وصلنا و«حزب الله» إلى مكان لم يصل إليه أحد من قبل، وهو التفاهم على فكرة الدولة في لبنان، وحددنا خريطة الطريق للوصول في النهاية إلى منطق الدولة: الدولة القومية، الدولة الديمقراطية، الدولة التي يشعر الجميع أنهم مشاركون فيها».

(النهار، ٧/١٠/٢٠٠٧)

• «التيار الوطني الحرّ مع تحديد الخيارات الوطنية، إذ إن أكبر خطأ ترتكبه الأحزاب هو أن يحدّد كل على انفراد موقعه الإقليمي. ولا يمكن التيار أن يكون جزءاً من أي محور خارج لبنان. كل الأحزاب السياسية مارست هذا الأمر بسبب غياب الدولة القويّة ذات الخيارات الخاصة، فصارت هناك خيارات حزبية فتوية استغلّتها القوى الإقليمية والدولية، فتحوّل لبنان إلى مجموعة متاريس».

(الأخبار، ١٤/١/٢٠٠٨)

• قال في كلمته أمام المغتربين اللبنانيين في بريطانيا: «إن أولى خطوات التحرّر كانت «اتفاق الدوحة» الذي جاء نتيجة ممانعة وموقف ثابت اتّخذته التيار مع حلفائه على مدى ثلاث سنوات، وأقرّ ثابتين: اللحمة الوطنية والتفاهم، واسترجاع الحقوق المسلوّبة بهدف تحقيق الشراكة الحقيقية». واعتبر «أن إفلاس البعض مقابل نجاح البعض الآخر خلق معادلة سياسية جديدة قائمة على الكذب ورفض الواقع ومحاولات الانقلاب على اتفاق الدوحة». مؤكداً «أن هذا الاتفاق في أيد أمينه، ولن يسقط لا بالدماء ولا بالمناورات ولا بالصفقات».

(السفير، ١/٧/٢٠٠٨)

بالصور ..

2006



نحو مبنى مجلس النواب مع ميشال عون وجبران باسيل

2006



مشاركاً في مؤتمر الحوار الوطني

• ردّاً على «منتقدي» قانون عام ١٩٦٠ قال:

«هذا القانون كان نتيجة رفضكم لقانون أفضل، وهو قانون النسبية الذي تقدّمنا به إلى الهيئة الوطنية الخاصة بوضع قانون الانتخاب عام ٢٠٠٥، أمّا إذا كنتم تريدون العودة إلى قانون ٢٠٠٠ من خلال شعارات رفض قانون عام ١٩٦٠، فنقول إذاً هذا القانون أفضل ٦٠ مرة من قانون غازي كنعان».

(النهار، ٥/١٠/٢٠٠٨)

• تقدّم باقتراح قانون يرمي إلى فصل النيابة عن الوزارة. وقال: «جرى نقاش مستفيض لهذا الاقتراح، وقد لاحظ النواب أن أول إيجابية لهذا الاقتراح أنه تطويري للنظام السياسي في لبنان، وخصوصاً أن فصل النيابة عن الوزارة كان مرتكزاً لعملية مبدأ فصل السلطات. ولا يكفي أن نتحدث من خلال مواقفنا السياسية بضرورة الفصل، بل يجب أن يكون هنالك مانع قانوني. والمانع يكون بعدم جواز الجمع بين الوظيفتين، فالنائب عندما يتولّى حقيبة وزارته يجب أن يفقد إمكانية التعاطي بالموضوع النيابي».

(السفير، ١١/١١/٢٠٠٨)

• دعا اللبنانيين في الخارج إلى ممارسة حقهم اقتراعاً «ليكون صوت كل لبناني جزءاً من مستقبل لبنان». ورأى أن الوساطية بالمعنى السياسي هي «الالتقاء على نقطة مشتركة أو مساحة مشتركة بين سائر أفرقاء الوطن. وهي التفاهم مع الآخر كالتفاهم مع «حزب الله». فالوساطية ليست انتهازية أو نزهة للافتراق بعدها، كما كانت حال ذلك التحالف الرباعي عام ٢٠٠٥». وسأل: «كيف يصنفون المواقف التي تهمش الطوائف الشيعية أو المسيحية أو المارونية أو حتى السنيّة السياسية وسطيّة؟ هل تكون الوساطية من دون تفاهم سياسي أو مشروع؟ بدأنا نؤمن هذه المساحة المشتركة منذ انسحاب الجيش السوري من لبنان».

(النهار، ٢٢/٢/٢٠٠٩)

بالصور ..

2007



مع البطريرك بطرس صفير

2007



الى جانب عصام أبو جمرا وميشال عون

• أعلن الموافقة على إلغاء مبدأ التوافقية الديمقراطية في الحكم، ولكن شرط تعديل دستور الطائف الذي ينصّ على ذلك، والعودة إلى دستور ١٩٤٣ وإرجاع الصلاحيات لرئيس الجمهورية التي فقدتها باتفاق الطائف. وقال: «إن مطلب الثلث المعطل كان مطلب الكنيسة والفريق المسيحي في كل المرحلة التي تلت اتفاق الطائف. ورأى أن طرح النسبية في الحكومة هو تفسير أُوْشِرِحَ للديمقراطية التوافقية، ولحكومة الوفاق الوطني التي يجب أن يتمثل فيها الأطراف كل بحسب حجمه في النظام السياسي وفي المجلس النيابي، مؤكداً أن اتفاق الدوحة لم يرتبط بالثلث المعطل داخل الحكومة، ولكن بالتوافق بين اللبنانيين، وبعملية توافقية بدءاً بانتخاب رئيس الجمهورية، فوضع قانون للانتخاب، فتشكيل حكومة وفاق وطني».

(الراي، ١٩/٣/٢٠٠٩)